الفصل الثاني

القوة (المفهوم والتطور)

- مقدمة.

2.1 **المبحث الأول- مفهوم القوة في الفكر الغربي والعلاقات الدولية.**

2.2 **المبحث الثاني- أنماط القوة واستخداماتها في العلاقات الدولية.**

- الخلاصة.

الفصل الثاني

القوة (المفهوم والتطور)

مقدمة :

تناول العديد من المفكرين المفهوم الفلسفي للقوة، وهو مفهوم قديم قدم المجتمعات الإنسانية، وهناك من يربط قيام تلك المجتمعات بهذا المفهوم، وفي هذا الإطار تاتي نظرية القوة، والقوة كنظرية ظهرت في فترة متقدمة اذ تنص هذه النظرية على أن المجتمع نشأ نتيجة خضوع الضعيف للقوي وكما يصح هذا على الأفراد يصح أيضاً على القبائل والإمبراطوريات، وتعتبر نظرية القوة من أهم النظريات التي تبين الغرض أو الطريق التي ظهرت بها الدولة في المجتمع وأصبحت هذه النظرية مجالاً لكثير من الفلسفات والتنظير فيما يختص بالقوة كهدف ووسيلة كتغيرية القوة على أن الدولة نشأت نتيجة فرضها من قبل شخص أو مجموعة من الأشخاص بما لهم من قوة، وتعني القوة في هذه النظرية القوة المادية وليس السلطة أو النفوذ. (سليمان، 1994م، ص72)

في هذا الفصل سنتعرض لمفهوم القوة في العلاقات الدولية، نتعرض فيه لنظرية القوة عامة ومساهمة المفكرين في هذا المجال، ونلقي الضوء على تعريف القوة في العلاقات الدولية وماهي حدودها والأسس التي تحكم استخدامها وأنماطها ثم طرق قياسها، والتي تتمثل في عنصرها وأخيراً فكرة توازن القوى باعتباره فكرة جوهرية أو أساسية في العلاقات الدولية.

المبحث الأول

مفهوم القوة في الفكر الغربي والعلاقات الدولية

مفهوم القوة :

تعد القوة من أقدم المفاهيم التي تناولها الباحثون منذ القدم، وذهبوا إلى أن معناها هو القدرة على الفعل والاستطاعة، وعلى التأثير والنفوذ والسلطة (الصابوني، 1996م، ص 15)، والتي كانت غالبا ما يتم فهمها في إطار المعنى التقليدي للقوة، لكن مع تطور البيئة السياسية الدولية وتعاظم آثارها السلبية وزيادة تكلفة استخدام القوة العسكرية والتي كانت في السابق مقبولة مع الأخذ في الاعتبار أن الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول في الفترات السابقة كان أقل بكثير. لذا كان هذا بمثابة الدافع الذي أدى إلى التحول في مفهوم القوة* وظهور مصطلح القوة الناعمة علي يد جوزيف ناي عام 1990م والذي قدمه في مقالتهSoft Power ؛ كي يتلاءم مع طبيعة البيئة الجديدة للعلاقات الدولية التي يتزايد فيها التبادل الاقتصادي وخطورة أي محاولة لاستخدام القوة. (Nye, 1990, pp153-171).

والقوة كنظرية** ظهرت في فترة متقدمة، إذ تنص هذه النظرية على أن المجتمع نشأ نتيجة خضوع الضعيف للقوي، وكما يصح هذا على الأفراد يصح أيضاً على القبائل والإمبراطوريات، (غالي، 1984م، ص180)، وبذلك فقد ركز الفلاسفة في تناولهم مفهوم القوة لتوضيح طبيعة العلاقات التنافسية داخل المجتمعات، فقد ركزت افتراضات استعمال القوة (الذي سبق أي ممارسة سياسية بل حتى الأشكال الاجتماعية العديدة) على مفهوم الصراع، فقد كان الصراع صراع قوة تمثل في محاولة الإنسان لإخضاع الطبيعة من حوله، وكذلك تكراره لعملية السيطرة على الحيوانات وإخضاعها له، وفي هذا السياق يؤكد جينيك في كتابه (تاريخ السياسة) أن الدولة تنشأ عندما يبرز قائد يقود مجموعة من المحاربين، وينجح في بسط سيطرته الدائمة على إقليم محدد إما عن طريق بسط السيطرة على القبيلة أو عن طريق الغزو والهجوم. (سليمان، 1994م، ص23)

---

* يشير مفهوم القوة إلى القدرة على فرض قبول الآخرين للأوامر، ومن أشهر الكتابات عن صفوة القوة ما تحدث عن رايت ميلزو أن من يملكون القوة لهم تأثير واضح وواسع في المجتمع وفي إحداث التغيير في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

** من النظريات العلمية التي تعتمد عليها طريقة تنظيم المجتمع : نظرية القوة: تعتبر نظرية القوة إحدى النظريات التي تهم المنظم الاجتماعي عند التعامل مع المجتمع.. وقد أشار معجم ويستر إلى القوة بأنها (فرض الإرادة سواء تم ذلك من خلال شخص أو جماعة وذلك للتأثير وممارسة القوة على الآخرين باستخدام وسائل معينة).

كما تعرض كثير من المفكرين لمفهوم القوة، بل بنى بعضهم عليها كل أفكاره، وكانت بداية ظهور هذا المفهوم في فلسفات السفسطائيين* في العصر الإغريقي، وفي فلسفات الهند القديمة والتي تحدثت عن مفهوم القوة باعتبارها محصلة إمكانيات صاحبها في مواجهة محصلة إمكانيات الأطراف الأخرى. (مجموعة اساتذة، 1990م، ص216)

* **سفسطة** كما تشير أغلب الكتب هي مذهب فكري-فلسفي نشأ في اليونان إبان نهاية القرن الخامس، وبداية القرن السادس ق.م في بلاد الإغريق(اليونان حالياً)، بعد انحسار حكم الأوليغارشية (الأقلية) وظهور طبقة حاكمة جديدة ديمقراطية تمثل الشعب، وقد ظهر السفسطائيون كممثلين للشعب وحاملين لفكره وحرية منطقه ومذهبه العقلي والتوجه المذكور هذا هو الذي كلفهم كل ما تعرضوا له من هجوم حتى ليصدق القول بأن السفسطائيين كانوا من أوائل المذاهب الفكرية التي تعرضت للتنكيل والنفي والقتل لمجرد كونها تخدم مصلحة الضعفاء والمساكين، فقتل أغلب قادتهم وشرد الباقون، كمثل ما حصل مع هيبياسي، الذي كان من أشهر قادة الديمقراطيين، والذي تعرض فيما بعد للإعدام. وكذلك بروتاجوراس الذي أوكلت إليه مهمة وضع دستور للبلاد الإغريقية إبان الحكم الديمقراطي الجديد، حيث أحرقت كتبه ونفي من أثينا .وكذلك" بروديقوس "الذي عذب وحوكم بالإعدام بشرب السم بتهمة إفساد عقول الشباب.

القوة في الفكر الغربي:

كان أرسطو أول من استخدم هذا المفهوم في الفكر الغربي، حيث ذكره في مؤلفه "السياسة"، الذي بيّن فيه "أن كل مجتمع سياسي يتكون من حكام ورعايا، فهناك إنسان أو مجموعة من البشر لديها ما يمكنّها من تشغيل الآخرين من اعضاء ذلك المجتمع، وما كانوا فاعلين ذلك من تلقاء أنفسهم"، (عبد القادر، 1991م، ص2)، وحاول ميكيافللي الانطلاق من نقطة أن القوة هي أساس الشرعية السياسية، واعتبر أن نجاح السياسة يقاس بمدى استخدام القوة، حيث يصورها الساسة على أنها معركة مستمرة تتمثل في الصراع على القوة على أساس ان كافة السياسات ماهي إلا سياسات قوة.(توفيق، 1992م، ص2)

وهنا نجد ميكيافللي يجعل القوة أساساً لكل سياسة، ويمكن أن تكون غاية أي سياسة، كذلك اعطى ميكيافللي الأولوية لاستخدام وسيلة القوة، فلولا استخدام القوة لما استطاع حاكم إقامة سلطته وتدعيمها ولفشلت الحضارات الكبرى في إرساء دعائمها(مجموعة مشاركون، 931994/م، ص364)، أي نجده هنا يتعامل مع القوة كوسيلة وبجانب نظرته الأساسية للقوة بأنها الأساس لكل سياسة، حيث يتبين أن رؤيته للقوة هي الأساس والوسيلة والهدف، ويواصل ميكيافللي في تفسيره هذا المفهوم ويؤكد على اختلاف طبيعة الشعوب التي قد يكون من السهل اقناعها، ولهذا أصبح من الضروري عرض الأمر عليها، حتى إذا توقفت عن الاقتناع أرغمت عليه بالقوة، وفي المعنى الواسع لهذه الكلمة تكون القوة تعبيراً عن استطاعة دولة ان تجعل لإرادتها الغلبة، وتعبيراً عن استطاعة تأكيد الاحترام وفرض الطاعة" (ميكيافللي، 1985م، ص109)، وهناك من يعرّف القوة في أبسط تعريف لها بأنها القدرة على الانتصار في الصراع. (دويتش، 1982م، ص31)

القوة السياسية

القوة السياسية تعني بالنسبة للفرد قدرته على أن يأمر ويُطاع في تنافس مع أوامر منافسة من جانب خصوم آخرين وفي تنافس مع رغبات جمهوره، ولكن بالنسبة للمجتمع ككل تعني قدرة المجتمع السياسي كله على التنسيق بين جهود أعضائه وتعبئة تأييدهم وإعادة توجية أنماط تعاونهم. (دويتش، 1982م، ص61)

وتظهر القوة السياسية في المجتمع في شكلين رئيسين هما: السلطة والنفوذ، وهما يمثلان ركني القوة السياسية الأساسيان. (مجموعة مشاركون،1994/93م، ص914)

وفي جانب آخر يمكن الإشارة إلى ثلاثة اتجاهات في تعريف القوة السياسية وهي: (لايدر، 1981م، ص 92).

- **الإتجاه الأول**: يعرّف القوة بأنها القدرة على التأثير في الغير، وهي القدرة على حمل الآخرين للتصرف بطريقة تضيف إلى مصالح مالك القوة.
- **الاتجاه الثاني**: يعرّف القوة بأنها المشاركة الفعالة في صنع القرارات المهمة في المجتمع.
- **الاتجاه الثالث**: يحاول أن يجمع بين الاتجاهين السابقين، ويعرّف القوة بأنها التحكم والسيطرة المباشرة أو غير المباشرة لشخص معين أو جماعة معينة على أوجه إثارة القضايا السياسية، أو عملية توزيع القيم وما يترتب عليها من مقدرة في تقرير أو تأثير في الموقف في الاتجاه الذي يفضله صاحب القوة.

أما في مجال السياسة الخارجية فتعتبر القوة- في كثير من الأحيان - وسيلة لتحقيق أهداف الدولة في السياسة الدولية، غير أنه من الممكن اعتبار القوة هدفاً أساسياً من أهداف السياسة الخارجية لمعظم الدول، وليس القصد هنا القوة العسكرية بل بسط النفوذ السياسي والعسكري والاقتصادي، وفي السياسة الخارجية نقصد بالقوة (القوة الوطنية) ويمكن تعريفها بأنها: "قدرة الدولة على استخدام جميع إمكانياتها الثابتة والمتغيرة بحيث تؤثر في تصرفات الدول وأشخاص السياسة الدولية الأخرى إيجابا (بالقيام بما تريده الدولة من أعمال) أو سلباً (بالامتناع عن القيام بأي أعمال غير مرغوب فيها من قبلها). (الساكت، 1985م، ص34)

وهذه القوة التي تستخدم كوسيلة لتحقيق المصالح القومية كالأمن والاستقرار والتوسع والرخاء ونحو ذلك، وقد تصبح بدورها هدفاً إلى الوصول الى غاياتها، وتثبت بها قيمها فتتحول بذلك القوة نفسها إلى قيمة تسعى الدولة إلى تحقيقها لذاتها، وفي هذا السياق يقول مورجنتاو: "طموح القوة هو العامل المميز للسياسة الدولية"، (MARGNTHAU, 1986, p.29)

كما حاول البعض الحديث عن قيود على ممارسة القوة القومية وتتمثل في الأخلاقيات الدولية، الرأي العام الدولي، القانون الدولي. (العويني، 1988م، ص418-420)

مفهوم القوة في العلاقات الدولية:

إن مفهوم القوّة (Power) هي - ببساطة - القدرة على التأثير على الآخرين وإخضاعهم لإدارة القوى الفاعلة في أي موقف اجتماعي كان أم سياسياً أم اقتصادياً أم ثقافياً، وتعتبر قوّة الدولة من العوامل التي يعلّق عليها أهمية خاصة في ميدان العلاقات الدولية، وذلك لأن هذه القوّة هي التي ترسم أبعاد الدور الذي تقوم به الدولة في المجتمع الدولي، وهي التي تحدد إطار علاقاتها بالأطراف الخارجيّة في البيئة الدولية. (مقلد، 1987م، ص163)

والقوّة هي إحدى المفردات التي توقف عندها كل المفكرين، وذهبوا إلى أن معناها هو القدرة على الفعل والاستطاعة، وعلى التأثير والنفوذ والسلطة.

المفهوم الاصطلاحي للقوة:

اصطلاحاً فقد عرّف علم الاجتماع القوة بأنها القدرة على إحداث أمر معيّن مؤثر في سلوك الآخرين، والقوة في رأي (كارل فريدريك) هي "القدرة على إنشاء علاقة تبعية"، والقوّة هنا لا تأتي مرادفة لمفهوم التسلّط فقط، ولكنها تتضمن أيضاً القدرة على الاستمالة والنفوذ لدى الآخرين، ويرى (فريدريك) أنه بالاستخدام الماهر والذكي للقوّة يتمكن الطرف (أ) من أن يجعل الطرف (ب) بفعل ما يريد دون قهر أو إرغام، ويمكن تحويل القهر إلى اتفاق وتزامن كنفوذ جماعات الضغط في المجتمعات المتحضرة، أما (سبيكمان) فيرى أن القوّة تعني البقاء على قيد الحياة، وقدرة الفرد على فرض إرادته على الآخرين، والمقدرة أيضاً على إملاء هذه الإرادة على أولئك الذين لا قوّة لهم، وإمكانية إجبار الآخرين ذوي القوّة الأقل على تقديم تنازلات. (هيئة البحوث العسكرية، 1990م، ص1)

بينما (ميكافيللي وهوبز ومورغنثاو) اعتبروا أن" القوّة هي الوسيلة والغاية النهائية التي تعمل الدولة للوصول إليها في مجالات العلاقات الدوليّة"، في حين بلور علماء الجيوبولتيكا مفهوم القوّة بأنه مرادف لمفهوم السيطرة، ومنهم (راتزل) الذي رأى بأن الدولة هي كائن حي يحتاج إلى النمو والتطور حتى لو كان عن طريق القوّة. (لايدر، 1981م، ص75)

ولعل أخطر ما يمكن أن يكون مطروحاً بشأن استراتيجيّات استخدام القوة هو ما يشار إليه نظرياً دون أن يكون قائماً عملياً، وعندما تجتمع عوامل القوّة والقدرة، فإن الفعل (السلوك) سيكون أكثر تأثيراً في الطرف المقابل؛ والعكس صحيح. وهنا لا بد من إدراك أن الذي يحقق هذا التوازن هو "صانع القرار"، ولم تحدد الفقرة الرابعة

من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة ما إذا كانت "القوة" التي تشير إليها هي القوّة المسلحة أو أي نوع آخر من أنواع القوة. ومع ذلك فإن البعض قد رأى أن المقصود بالقوّة هي القوّة المسلح، ة وذلك بالرجوع إلى عبارة القوّة المسلحة الواردة في ديباجة الميثاق .(سكافي، 2009م، ص12)

كما شهد مفهوم القوّة في العلاقات الدولية خلال الحرب الباردة وما بعدها حزمة من التغيرات، وبخاصة ما تعلّق منها بمفهوم الأمن، وفي هذا السياق يمكن التمييز بين مستويين من التغيّر؛ مستوى خاص بالعناصر المكوّنة للقوة والأشكال المختلفة التي تتخذها القوة. والمستوى الثاني خاص بالطرف الذي يملك القوّة، وبخاصة وأن هناك فاعلين من غير الدولة قد أصبحوا يملكون بعض مصادر القوّة ذات التأثير في العلاقات الدولية. (مقبل، 2016م)

أما كلية الحرب الأمريكية فقد عرّفت مفهوم القوّة القوميّة للدولة بأنها الإمكانية أو القدرة التي تمكن مستخدمها (الدولة) من الوصول إلى أهدافها القوميّة في الصراع الدولي، أي أنها هي الطاقة العامّة للدولة التي تسهّل السيطرة على تصرفات الآخرين والتحكم بها (ربيع، مقلد، 1993م، ص174)، ومن أبرز الصفات الأساسية المميزة لظاهرة استخدام القوة في العلاقات الدولية هو استخدام القوة الجماعية أي التنظيم الجماعي لظاهرة استخدام القوة التي أخذت تظهر بعد الحرب العالمية الثانية وبخاصة في فترة الحرب الباردة التي أدت إلى تشكل المنظمات الجماعية المختلفة بهدف تنظيم ظاهرة القوة علماً بأن مجالات تنظيم هذه الظاهرة قد تنوعت فظهرت المنظمات العسكرية والسياسية والاقتصادية المختلفة، إن انتشار التكتلات والتجمعات المختلفة كان هدفه الأساسي تحقيق أكبر قدرة ممكنة من القوة اللازمة لتنفيذ الأهداف والمخططات الموضوعة. (شدود، 1991م، ص104-107)

المفاهيم المرتبطة بمفهوم القوة:

يتداخل مفهوم القوة مع عدة مفاهيم أخرى مثل السلطة والنفوذ والقهر والتأثير والإرغام والردع والإرهاب والإغراء، وهي تستخدم كمترادفات وكعناصر لتحليل القوة، (Army war collage, 1992,p.3)بلور علماء الجيوبولتيكا مفهوم القوة وكأنه مرادف لمفهوم السيطرة، فلقد بين راتزل بأن الدولة كائن حي يحتاج إلى النمو التطور حتى لوكان عن طريق القوة. ويعتبر علماء السياسة أن مفهوم القوة هو المفهوم الرئيس لدى علماء السياسة، بل ومن المفاهيم الرئيسة في العلوم الاجتماعية كلها ومن ناحية أخرى فإن السياسة ترتبط بشكل وثيق مع القوة، حيث تشكل القوة وعلاقاتها صلب علم السياسة، وهي تتجسد في الواقع أكثر من علاقات بين طرفي قوى فعلية هما الحاكمون والمحكومون، (الأسطل، 2016م، ص217)، كما أن البحث

عن القوة يميز السياسة عن الأنواع الأخرى من النشاط الإنساني. (لايدر، 1981م، ص75)

مفهوم القوة الذكية وتحدياتها:

يعدُّ مفهوم القوة الذكية ليس مفهومًا جديدا أو مبتكرًا وإنما هو نتاج الجمع بين القوة الصلبة والقوة الناعمة معًا وفقا لاستراتيجية محددة تجمع بينهم، ويعرف آرنست ويلسون القوة الذكية بأنها قدرة الفاعل الدولي على مزج عناصر القوة الصلبة والقوة الناعمة بطريقة تضمن تدعيم تحقيق أهداف الفاعل بكفاءة وفعالية، ويحدد هذا التعريف مجموعة من الشروط الإضافية التي يجب توافراها لتحقيق القوة الذكية: (Wilson, 2008, pp.110-124)

- الهدف من ممارسة القوة: فالقوة لا يمكن أن تكون ذكية دون أن يعرف ممارسوها الهدف من استخدامها والشعوب والمناطق المستهدفة من هذه القوة.
- الإدراك والفهم الذاتي للأهداف بالاتساق مع القدرات والإمكانيات المتاحة، فلا يمكن للقوة الذكية أن تعتمد على الأهداف دون تحديد عنصري الإرادة والقدرة على تحقيقها.
- السياق الإقليمي والدولي الذي سيتم في نطاقه تحقيق الأهداف.
- الأدوات التي سيتم استخدامها بالإضافة إلى وقت وكيفية توظيفها منفصلة أو مع غيرها.

ويقدم أرنست ويلسون في دراسته عن القوة الذكية مجموعة من التحديات التي تقف في وجه استخدام القوة الذكية والقدرة على إنجاحها. وتنقسم هذه التحديات إلى تحديين (يمكن إضافتها لتحدي الفهم الصحيح لما تعنيه القوة الذكية) وهما: (Wilson, Ibid, p.116-120)

1. **التحدي المؤسسي:**

يتمركز التحدي المؤسسي للقوة الذكية في الفجوة القائمة بين مؤسسات القوة الصلبة المتمثلة في المؤسسة العسكرية أو الجيش ومؤسسات الأمن التي تعتمد على استخدام الإكراه والإجبار وبين مؤسسات القوة الناعمة التي قد تدخل ضمن ميزانية الدولة في صورة مهملة أو دون إعطائها وزنها الحقيقي. فحجم مؤسسات القوة الصلبة أكبر بكثير من نظرائها للقوة الناعمة من حيث الحجم المؤسسي والرسوخ والثبات ناهيك عن ميزانية الدولة في كل منهما، فالتباين المؤسسي بين القوتين ينتج تعقيدات تتعلق بحجم المؤسسات ومكانتها وثقافتها المؤسسية، وكل هذا بالطبع يؤثر في أدائها وبالتالي أداء القوة الذكية، وهذا يعني بشكل أو بآخر أن مؤسسات القوة الناعمة تكون خاضعة - إلى حد ما- لمؤسسات القوة الصلبة كالمؤسسة العسكرية والمخابرات التي قد تحدد ما يفعل أو ما لا يفعل على صعيد القوة الناعمة. كما أن الرسوخ والثقافة المؤسسية للمؤسسات الأمنية بشكل عام قد تمثل معوقا لأي تعاون قد

يحدث بين مؤسسات طرفي القوة وهو ما يؤثر سلبياً وبشدة على تحقيق القوة الذكية بشكل مثمر، لذا يمكن القول أن القدرة، على إيجاد ترتيبات مؤسسية متوازنة يعتمد على رغبة القيادة السياسية للدولة على فهم مثل هذه التعقيدات ومحاولة التنسيق والموازنة بينهم إلى جانب تأييد من التجمعات السياسية لمثل هذا التوجه من القوة الذكية.

2.**التحدي السياسي:**

القوة الذكية لا تحتاج فقط إلى مؤسسات تدعمها وحسب، بل تحتاج إلى قوة سياسية وإرادة من القيادة لتحقيقها. فالجانب المؤسسي يعتمد في إصلاحه بالأساس على مثل هذه القيادة الراغبة (willingness) فغياب التوازن السياسي بين القوة الناعمة والقوة الصلبة تحدي أخر من تحديات القوة الذكية. فأنصار القوة الصلبة ومؤيدو ها أكثر قوة وحجمًا وتمثيلًا من أنصار القوة الناعمة، وهذا لا يقتصر على النخبة السياسية للدولة بل يمتد لدوائر الجماهير والتأييد الشعبي لها. فالناخبون السياسيون عندما يختارون ممثلاً لهم، فهم يفضلون التوجه الذي يعتمد على القوة الصلبة المرئية والملموسة التي يأخذها هؤلاء في الاعتبار ويعتبرونها رمزًا لقوة الدولة وتأثيرها ومقدرة على حماية مصالحها. فأنصار القوة الناعمة بين فئات المواطنين أقل بكثير من هؤلاء المؤيدين للقوة الصلبة، ويقتصر التأييد والدعوة لهذا التوجه على فئات الأكاديميين والدبلوماسيين السابقين فلا يوجد قوة شعبية توازن تلك التي تمتلكها القوة الصلبة.

مفهوم القوة الصلبة:

يشير مفهوم القوة الصلبة إلى المفهوم التقليدي للقوة والذي يعرّف القوة على أنها القدرة على فرض السيطرة على الآخرين عن طريق الإكراه أو الحوافز المادية. وتعتبر المصادر الأساسية للقوة الصلبة هي القوة العسكرية والقوة الاقتصادية. (p74 Nye opi. cit,)

مفهوم القوة الناعمة وأنواعها:

يشير مفهوم القوة - بشكل عام - إلى القدرة على فرض السيطرة على الآخرين وجعلهم يفعلون ما قد لا يريدونه، ولأن القدرة على السيطرة ترتبط بامتلاك موارد معينة تتناول بشكل عام السكان والأرض والموارد الطبيعية وحجم الاقتصاد والقوات المسلحة والاستقرار السياسي، ولعل الاختبار التقليدي للقوة كان يتمثل في قوتها على تحقيق الانتصار في الحروب، كما عرفه ناي Nye إلى أنه اتجاه أكثر جاذبية لفرض القوة يختلف عن الوسائل التقليدية. فالدولة تستطيع تحقيق الأهداف التي تسعى إليها في السياسة الدولية، لأن غيرها من الدول ترغب في أن تتبعها أو لأنها ارتضت وضعاً معيناً يصنع مجموعة من النتائج المترتبة والتي تستهدفها الدولة التي تمارس

قوتها. وهذا يحدث عندما تستطيع الدولة جعل غيرها من الدول يرغب فيما ترغبه هي "to want what it wants" وترتبط القدرة على التأثير على الآخرين وتوجيه رغباتهم وتحديدها بمصادر معنوية أو غير مادية للقوة كالثقافة والأيدلوجية والمؤسسات. (Nye, opi.cit, p154-176)

ويقدم" جين لي" في نظريته للقوة الناعمة تقسيمًا للقوة الناعمة وعملية تحويلها لقوة فعلية يعتمد على الهدف المنشود من استخدام هذه القوة والغرض من ورائها، لذا يقدم جين لى خمس فئات للقوة الناعمة كلها تشترك في عنصر الجاذبية أو وجودها، ولكن تختلف من حيث كونها إيجابية أو سلبية، ويمتد التقسيم على هيئة خط متصل من القوة الناعمة يبدأ بالجاذبية السلبية وينتهي بالجاذبية النشطة أو الإيجابية. ومفهوم الجاذبية له جانبان فلا يقتصر أن تكون الجاذبية من وجهة نظر الدولة التي تمارس القوة بل من المستقبل لهذه القوة أو الواقع عليه تأثيرها، ولعل هذا التقسيم يساعدنا في فهم ممارسة الدول للقوة الناعمة ولاسيما بعيدا عن تركيز ناي للقوة الناعمة للولايات المتحدة الأمريكية والتي تختلف كثيرًا عن غيرها من الدول التي لا يمكن تصنيفها على أنها دول قائدة في النظام الدولي، وتبدأ القوة الناعمة القائمة على الجاذبية السلبية والتي تقوم على خلق الصورة الجاذبة للدول (creating) بينما تعتمد الجاذبية النشطة على توجيه هذه الجاذبية واستخدامها (projecting) وليس فقط الاقتصار على خلقها، ويمكن الإشارة لهذه الأنواع فيما يلي: (يمني، 2016م)

القوة الناعمة السلبية:

- القوة الناعمة لتحسين بيئة الأمن الخارجية وخلق مناخ مستقر للدولة وذلك بخلق صورة جذابة وسلمية للدولة ويعتمد هذا على مزيج من أدوات القوة الناعمة المتمثلة في الشعارات القومية والخطط والسياسات والدبلوماسية الشعبية.
- القوة الناعمة لخلق وحدة مجتمعية أو وحدة بين مجتمع من الدول تمكنهم من العمل معاً لتحقيق أهداف وسياسات مشتركة، أي خلق قيادة مؤثرة تعمل على توجيه الأحداث وتوجيه مسار السياسات على المستوى الدولي، وقد يعتمد هذا على أدوات كاللغة المشتركة أو خلق وتقديم تقاليد وأساليب مشتركة.

تعتمدالقوة الناعمة النشطة على توجيه الصورة الجاذبة للدول واستخدامها (projecting)وليس فقط الاقتصار على خلقها، ويمكن الإشارة لهذه الأنواع فيما يلي : (Vasilevskyte, 2013, pp.151-152)

فئات القوة الناعمة النشطة:

- القوة الناعمة لخلق الدعم على المستوى الداخلي، أي تدعيم القيادة والحصول على تأييد شعبي داخلي لسياسات الدولة والقيادة.
- القوة الناعمة لخلق الدعم الخارجي للدولة، بمعنى أن يكون هناك حلقة داعمة للدولة، وهذا يحتاج إلى قيادة مؤثرة تستطيع أن تحقق مثل هذا الدعم، ولكنها قد تكون فعالة في تقليل تكلفة استخدام القوة الصلبة.
- الهدف من ممارسة القوة فالقوة: لا يمكن أن تكون ذكية دون أن يعرف ممارسوها الهدف من استخدامها والشعوب والمناطق المستهدفة من هذه القوة.
- الإدراك والفهم الذاتي للأهداف بالاتساق مع القدرات والإمكانيات المتاحة، فلا يمكن للقوة الذكية أن تعتمد على الأهداف دون تحديد عنصري الإرادة والقدرة على تحقيقها.
- السياق الإقليمي والدولي الذي سيتم في نطاقه تحقيق الأهداف.
- الأدوات التي سيتم استخدامها بالاضافة إلى وقت وكيفية توظيفها منفصلة أو مع غيرها.

القوة الناعمة وعلاقتها بالقوة الصلبة:

القوة الناعمة لا تستطيع أن تعمل وحدها، فهي بحاجة دائمة لوجود القوة الصلبة، فلا يمكن التسليم بأن هناك فواصل جامدة بينهم بل يتداخلان بشدة، ولعل هذا يتضح من خلال الاتجاهين القائمين بتفسير القوة الناعمة: (عبد الصبور، 2013م، ص 105)

الاتجاه الأول "اتجاه السلوك أو المخرجات":

يعد جوزيف ناي Joseph S. Nye، أهم منظري هذا الاتجاه والذي يشير إلى أن القوة الناعمة هي القوة التي تعتمد على الجاذبية والإقناع أيًا كانت المصادر التي تعتمد عليها، فقد تكون المصادر ملموسة أو غير ملموسة، فالمصادر ملموسة كالقوة العسكرية والقوة الاقتصادية قد تستخدم كعامل جذب وعلى الجانب الآخر مصادر غير ملموسة كالشعارات الوطنية والأخلاق والشرعية قد تسهم في تدعيم القوة الصلبة القائمة على الإكراه والإجبار وزيادة القوة العسكرية.

حيث يرى أصحاب هذا الاتجاه ضرورة التفرقة بين مصادر القوة، وسلوك القوة وأن القوة الناعمة تتحدد بسلوك القوة من حيث كونها قوة جذب وإقناع، وقد يستخدم في هذا مصادر ملموسة صلبة أو غير ملموسة.

الاتجاه الثاني "اتجاه المصادر":

ومن أهم منظري هذا الاتجاه هو Geun Lee والتي تفسر القوة الناعمة وفقا للمصادر الداخلة في خلق هذه القوة (resource-based theory of soft power)، وتقوم هذه النظرية على أن القوة الناعمة قد تكون قوة جذب وإقناع أو قوة إكراه وإجبار، ولكن لابد لها أن تعتمد على مصادر غير ملموسة أو مصادر ناعمة للقوة فامتلاك القوة، الناعمة يقوم على امتلاك هذه المصادر الناعمة للقوة والقدرة على توظيفها وتحويلها لقوة فعلية أيّا كان هيئتها جذب أو إكراه.

عناصر القوة

مسألة قياس القوة أثارت الكثير من الجدل وسط علماء العلوم السياسية ولا يوجد اتفاق على مقياس معين، ولكن هناك بعض المحاولات، ربما تعتبر محاولة روبرت دال هي أنجح محاولة لتعريف القوة إجرائيا حيث يرى أن القوة تساوي قدرة (أ) على دفع (ب) للقيام بالعمل (س) هذا ناقصاً، احتمال قيام(ب) بالعمل (س) بغض النظر عما فعله (أ) ، وبالرغم من منطقية تلك الصيغة فإن دارسي العلاقات الدولية لم يحاولوا تطبيقها في دراساتهم لتحديد صعوبة ما الذي يمكن أن يفعله(ب) في غياب محاولة (أ) دفعه للقيام بالعمل (س). (النوري، 2006، ص31)

أما دويتش فيقترح قياس القوة على أساس مدى درجة الرضا عن الناتج النهائي للسياسة الخارجية، (جينسين، 1989م، ص241)، وقد ركزت معظم الدراسات التي حاولت قياس القوة في العلاقات الدولية على تطوير مؤشرات لقياس مكونات القوة الوطنية خاصة المكونات المادية كالسكان والقدرة الصناعية والقدرة العسكرية وغيرها، وهذه المكونات للقوة تعود بنا للحديث عن مفهومين للقوة يتحدث عنها البعض، فهناك من يقول إن للقوة مفهومين مفهوماً تقليدياً للقوة، ومفهوماً سلوكياً للقوة، (عبد القادر، 1986م، ص149)، وهناك ثمة اتفاق عام بين خبراء العلاقات الدولية على أن أهم العناصر التي تدخل في تكوين قوة الدولة هي العوامل الجغرافية، الإمكانيات والموارد المادية الطبيعية، السكان، مستوى النمو الاقتصادي والصناعي، كفاءة المؤسسات السياسية والدبلوماسية وأجهزة الدعاية ومستوى الروح المعنوية السائدة. (مقلد، 1985م، ص113)

أما جيفري هارت فيقدم ثلاثة توجهات لقياس القوة تمثلت في: (Hart ,1976, p. 290-296)

1.القوة كقدرة على التحكم في الموارد:

يركز هذا الاتجاه لقياس القوة على الموارد وامتلاكها وتوظيفها لإنتاج القوة، فهي تركز على حجم النفقات العسكرية وحجم القوات المسلحة وحجم الإنتاج القومي والسكان وما يتبعها من موارد تمتلكها الدول، وتعتبر مؤشرات لقوة الدولة حيث

تستخدم في الدراسات الإمبريقية، لأنها تمكن الدارسين من ترتيب الدول بشكل مقبول وعلى أساس مؤشرات وعوامل محددة.

2- القوة كقدرة في التحكم في الفواعل:

يتمثل محور هذا الاتجاه في الفواعل وكيفية التحكم فيها وفقا لتعريف "داهال"، وهو قدرة الفاعل (أ) للتحكم في الفاعل (ب) وجعله يتصرف كما يريد. وبالرغم من إمكانية تضمين الفواعل من غير الدول(Non-state actors) في هذا الاتجاه إلا أنه لا يسهل وفقا لهذا الاتجاه أن يفسر مدى استقلالية هذه الفواعل عن الحكومات القومية في ممارستها للقوة.

3- القوة كقدرة على التحكم في الأحداث والمخرجات:

يعتمد هذا الاتجاه على نظرية الاختيار العقلاني لتفسير القوة (Rational Choice Theory of Power)، والتي تجعل من السيطرة على الموارد والسيطرة على الفواعل ما هي إلا سبل للوصول إلى مخرج معين، والمخرجات هي نتاج الفعل الفردي أو الجماعي بشكل منفصل غير متداخل. ولكن كان الربط بين الأفعال والمخرجات يتم عن طريق خط وسيط بينهما، فكل فعل يؤدي إلى حدث، وكل حدث يفضي بالضرورة لمخرج واحد على الأقل، والمخرجات تؤثر على المنفعة العامة.

كما أُدخلت مجموعة من المعايير مثل الأخلاق القومية والقدرات الثقافية ونظام القيم والقدرات التنظيمية، وبالرغم من أن الأدبيات الاجتماعية قد أنكرت على هذه المعايير قدرتها على قياس قوّة الدولة إلا أنها أقرت بأنها يمكن أن تؤسس القاعدة التي ترتكز عليها عملية رصد قدرة الدولة على التأثير في غيرها. (الحضرمي، 2013م، ص 56)

واستناداً إلى كل ما سبق، فإن موازين القوة تقاس من خلال معادلات تحاول صهر المقوّمات الكلية لقوّة الدولة؛ كانت مادية أم معنوية، ثابتة أم متغيّرة، وذلك للوصول إلى تقدير تقريبي لهذه القوّة، وذلك وفق عدّة مناهج لقياس القوّة من مثل الاستناد إلى العوامل المادّية التي يمكن قياسها مباشرة بمؤشرات كميّة (الدخل القومي، عدد السكان، حجم القوات المسلحة، معدات إنتاج الطاقة، الزراعة، الصناعة، التعدين، والأرض)، والاستناد إلى محاولة الجمع بين العوامل الماديّة والعوامل المعنوية.

إن حصر عناصر القوّة لأية دولة يبدو أمراً معقداً إن لم يكن مستحيلاً، إذ أن قوّة الدولة وقدرتها على لعب دور مؤثر ومن ثم جعلها دولة كبيرة نابع - في الأصل - من مجموع العناصر الأساسية وما يتفرع عنها، مثل الأرض التي تمثل جانباً مهماً في تمكين الدولة ونعني بالأرض هنا الموقع الجغرافي، فثمة دول تحتل مواقع استراتيجيّة متميزة على خريطة العالم مثل بنما وتركيا واليمن ومصر وإيران، بينما تقع دول أخرى في مواقع معزولة، ولعل المدرسة الجغرافية والأمريكية وعلى رأسها (الفرد ماهان ونيكولاس سبيكمان)، قد قدما أبحاثاً قيمة في نظريات الجيوبوليتيكي، إن القوّة البحرية هي أساس قوّة الدولة، وأن أية دولة تريد السيطرة على العالم يجب أن تتحكم في (تملك) قوّة بحرية كبيرة، تمكّنها من السيطرة على البحار. وقد ذهب إلى الإيمان بأن "الدولة البحرية" هي التي ستسود العالم في النهاية. وحتى يضع النظرية في سياقها التطبيقي فقد وضع ستة عوامل عدّها هي الأساس في تكوين القوّة البحرية للدول وهي: (الحضرمي، 2013م، ص 53)

1- الموقع الجغرافي (الإطلال على بحار مفتوحة).
2- شكل الساحل وامتداده.

3- خصائص الظهير القاري (يجب أن يكون غنياً بالموارد).
4- الصفات القومية للشعب.
5- شخصية الحكومة وسياستها.
6- عدد السكان.

وقبل (ماهان) كانت السيادة العالمية للقوة البرية التي تمتد في مساحات شاسعة مثل الإمبراطورية الرومانية والروسية، إلا أن (ماهان) رأى أن القوى البحرية هي التي تقرر الدولة القوية التي ستسود العالم. ويؤكد (ماهان) أن أوراسيا هي أهم جزء في العالم الشمالي، وبالرغم أن روسيا تحتل موقعاً برياً مسيطراً في آسيا إلا أنها تبقى كتلة أرضية حبيسة، وعليه فإن (ماهان) يرى أن وجود دولة بحرية قوية بإمكانها بسط السيطرة على البحار، الأمر الذي يعزز حظوظها في السيطرة العالمية). (Khechib, 2011)، وتحدد عناصر القوة للدول في العديد من العناصر التي توافرها يشير إلى قوة الدولة، هذه العناصر هي: (عطوي، 2001م، ص143-144)

1. العنصر الديمغرافي: للعنصر البشري دوره في التأثير في قوّة الدولة ولكن بصور متباينة من خلال:
أ- التعداد، وهو الأبرز في تشكيل قوّة الدولة، لما يرتبط به من نسب النمو وقدرة الدولة على الاستيعاب وحجم الضغط على الموارد.
ب- توزيع السكان عمرياً وجغرافياً وما يتبع ذلك من مؤشرات للتنمية البشرية، وتحويل القدرات إلى أدوات قابلة للصرف في مجال التأثير في الدول الأخرى، إلى جانب الدخول في محاور الاستقرار السياسي وأداء النظام السياسي، ومؤشرات الوحدة الوطنية للدولة.
3- الاقتصاد: وهو وسيلة هائلة الأهمية في بناء حجم الدولة التأثيري، وذلك بعد أن أصبح الاقتصاد محور عمليات تفاعل واسعة النطاق بين الدول، لا تؤثر فحسب، على رفاهية الشعوب وإنما على أمن الدول واستغلال قراراتها أيضاً. (Goombes,1982, pp.66-67)
4- القوّة العسكرية: إن المهام التي أوكلتها الدول إلى القوّة العسكرية والنتائج التي ترتبت على ذلك، جعلتها أكبر وسائل القوة وأضخمها. إذ إن فشل القوّة الاقتصادية قد يؤدي إلى الفقر والعوز، بينما يعني فشل القوة العسكرية الاحتلال وضياع السيادة وفقدان القدرة على صيانة الموارد وضعف مقومّات حماية الأفراد وبالتالي موت الدولة بالمفهوم الاجتماعي والقانوني. (Campbell,2006,P.22)
5- القوة الاستخباراتية: وتعني قدرة الدولة على جمع المعلومات الخاصة بقدرات الأطراف الأخرى ونواياها وخططها وتحركاتها ذات العلاقة

بمصالح هذه الدولة. وتتجاوز هذه القوة حدود الاستطلاع والتنصت وتجنيد العملاء والجواسيس إلى تنفيذ عمليات الاغتيال والاختطاف والتوريط والتهريب والاتجار بالسلاح. بل وربما تذهب هذه القوّة إلى مجالات أوسع لتشمل الصفقات الأمنية والسياسية والاقتصادية والتكنولوجيّة.

7- الوسائل الدبلوماسية: كون السفارات لم تعد تضم عدداً من الدبلوماسيين فقط، إنما ينضم إليها الملحقون التجاريون والثقافيون والإعلاميون والعسكريون وعناصر الاستخبارات، وهؤلاء كلهم يعملون في إطار أدوات القوّة في بلدانهم. (Jogn, 2004, p57)

المبحث الثاني

أنماط القوة واستخداماتها في العلاقات الدولية

أنماط القوة:

لا يوجد تنظير كثير في مسالة أنماط القوة، ولكن هناك محاولات مبدئية حاولت تحديد أنماط للقوة وهي لا تخرج عن أربعة أنماط وهي: (نمط انفرادي، وتحالفي، وجماعي، ونمط حكومة عالمية). (بدوي، 1976م، ص222)

إن أنماط القوة في المجتمع الدولي تتحدد تبعاً لرغبة الدولة في تنظيم قوتها وبحسب طبيعة المصالح وتبعاً لخارطة موازين القوى التي تسعى لها الدول والتحديات التي تواجهها، تجسدت محاولات تحديد أنماط للقوة في التالي: (كيالي، 1999م، ص 19)

نمط القوة الانفرادي:

وفيه تعتمد الدولة بشكل تام على إمكانياتها ومواردها الذاتية لتحقيق مصالحها ومجابهة التحديات التي تواجهها. ويمكن أن نأخذ (بريطانيا) كمثال، ففي نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر خاصة بعد الثورة الصناعية وبداية الاستعمار سيطرت بريطانيا على جهات كثيرة في العالم، وأصبح هذا النمط محدوداً الآن، وذلك للتطور التكنولوجي الهائل والتقدم الذي شهدته معظم دول العالم، وكذلك النقص الحاد في الموارد، الشئ الذي يجعل من الصعب على دولة منفردة ان تكتفي من الموارد، وبالتالي لا تحتاج بقية الدول.

نمط القوة التحالفي:

وهذا يتكون من مجموعة من الدول في شكل تحالف عبر معاهدات قوية، وفي نطاق هذا النمط يقوم كل تحالف بتركيز إمكانات القوة المتاحة لأعضائه في محور قوى جماعي يستطيع من خلاله حماية أفراد التحالف من أي جهات أخرى، ومثال لذلك حلف (الأطلنطي)، وقد ظهر هذا النمط بصورة فعالة وواضحة عقب الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي.

نمط القوة الجماعي:

وهو قائم على نظام الأمن الجماعي، وهو تحالف قوي عالمي تديره منظمة مسؤولة ومهمته تنحصر في الحفاظ على السلم والأمن العالميين، حيث ظهرت الحاجة لهذا النمط عقب الحرب العالمية الأولى بقيام (عصبة الأمم)، وكذلك الأمم

المتحدة والأمن الجماعي ويمكن أن نلاحظ أن هذا النمط أو النظام فشل في مهمته الأساسية وذلك لاختلاف آراء ومصالح الدول المكونة لهذا النمط وعدم وضوح الأهداف والوسائل التي يعتمد عليها في تنفيذ مهامه وقصوره عن إيجاد آلية لتحقيق أهدافه.

نمط الحكومة العالمية:

وهو يشبه الحكومات الفيدرالية في داخل الدول ويمثل في شكل بناء فيدرالي عالمي تكون السلطة فيه الحكومة العالمية. ونجد أن هذا النمط بعيد كل البعد عن الواقع العالمي أو لا يمكن أن يتحقق في عالم السمة الأساسية فيه التباين والاختلاف، فهناك اختلاف في اللغات والحضارات والقوميات واختلاف في المصالح وفي الموارد نفسها، وفي طرق استخدام القوة نجد حالات عديدة وأشكالاً متنوعة لاستخدام القوة في العلاقات الدولية أو في الساحة الدولية، وهذه الطرق تختلف وتتدرج حسب الموقف مثار النزاع وحسب الوضع الدولي. هنالك ثلاثة اشتراطات أساسية لكل طرف يريد استخدام القوة وهي: (كيالي، 1999م، ص19-20)

1. أن يكون له هدف يؤمن به شعبه .
2. أن يكون له مجموعة من الحجج السياسية والقانونية والتاريخية والأدبية والدعائية لتدعيم موقف هذا الطرف تجاه الآخرين.
3. أن يكون لدى الطرف وسائل القوة العلمية والمادية الكفيلة بتحقيق مطلبه، وقد كثر الحديث عن طرائق وأساليب استخدام القوة، ولكن هناك اتفاق على نوعية من الأساليب وهي تتطور حسب الموقف أو القضية السياسية المطروحة. ويمكن أن نشملها في الإقناع، تقديم الإغراءات، فرض العقوبات، التهديد باستخدام القوة، ثم استخدام القوة.

القوة والتوازن:

مبدأ توازن القوة مبدأ قديم قدم التاريخ ونشوء العلاقات بين الأفراد والشعوب، وهو يعبر عن موقف وسياسة ونظام في الوقت نفسه، ويعتبر هذا المبدأ من أكثر الأمور التي ارتبطت بنظريات القوة في السياسة الدولية. واعتبر بمثابة الأداة او الميكانيزم التي تساعد الدول على تنظيم صراعاً القوة فيما بينها حتى تضمن استمرار النظام الدولي القائم على التعددية، أي أن هناك صراع بين طرفين وسبب الصراع غالباً مايكون المصالح، ويستند مبدأ التوازن إلى فرضية مفادها أن الذي يخلق النزعة الى العدوان ويشجع على ممارسة سياسات التوسع هو وجود فائض متراكم من إمكانات القوى يزيد بكثير عما يتطلبة الدفاع عن الأمن القومي للدول

التـي تملـك الفـائض، (مجموعـة مشـاركون،93/ 1994م، ص678)، ويعنـي تـوازن القوى* وجود دولتين أو أكثر في وضع صراع ويتشكل الـصراع بالإمكانية المتوافرة لدى طرفي الصراع. (العويني، 1988م، ص126)

لاشك أن هناك اختلافات في القوى النسبية للدول، ومرد هذا الاختلاف يعود إلى تباين ما هو متاح لكل دولة من المصادر والمكونات والموارد المادية وغير المادية التي تدخل في تركيب هذه القوة، وتدرك كل دولة في ظل البيئة الدولية الحالية والتي يحكمها منطق الصراع أن حماية حدودها ومكتسباتها الوطنية فضلاً عن تحقيق مصالحها القومية رهن بامتلاك القوة والسعي الدائم إلى زيادة هذه القوة إلى أبعد مدى ممكن، وذلك بإضافة مصادر أو طرق أو وحدات إنتاج جديدة للقوة (تحالف، تعاهد تفوق علمي وعسكري وغيرها) أو بالعمل على إضعاف قوى الآخرين بشتى الطرائق (الحرب، الحرب النفسية، التفريق، التقسيم وغيرها) لخلق التوازن المطلوب لضمان أمنها وصيانة استقلالها. (ربيع، 1983، ص54، 61)

كما تراوحت أساليب التوازن التي مورست عبر التاريخ ما بين التحالفات والتحالفات المضادة والتدخل المباشر وغير المباشر، ونزع السلاح والتفرقة بين الخصوم والتعويضات والتهدئة بل والحرب بمستوياتها، وتلجأ الدول إلى إتباع ما يناسبها فيها في إطار النظام الدولي في مرحلة معينة بما يتضمنه من شروط وعلاقات متغيرة، ولا توجد قاعدة ثابتة ومحددة تحكم توازن القوى، (الخزرجي، 2005م، ص276)، ولقد نادى جورباتشوف باستبعاد استخدام القوة في حل الصراعات العالمية وأضاف إليها الصراعات الإقليمية أيضاً (هيئة البحوث العسكرية، 1990م، ص11)، وتعددت أساليب تحقيق توازن القوى وأهمها: (العويني، 1988م، ص 438-440)

1. أسلوب فرّق تسد كما حدث لألمانيا عقب الحرب العالمية الثانية.

---

* **توازن القوى** :(Balance of Power) نظرية تقوم على أن وجود الدول والتحالفات في حالة تكاد تتعادل فيها قوتها العسكرية أمر من شأنه أن يحول دون نشوب النزاع المسلح، وعليه فإن بعضاً من الدول تسعى إلى الحفاظ على التوازن العسكري فيما بينها، ويعتبر سعي إحدى الدول لزيادة قدرتها العسكرية بالصورة التي تخل بتوازن القوى أمراً يدعو للاضطراب ويولّد سعياً من قبل الدول الأخرى لتعزيز توازن القوى بمعاهدات تلتزم فيها الدول الأطراف بالحفاظ على قوتها العسكرية ضمن حدود مقبولة من الدول الأخرى. وفي معاهدات السلام التي تبرم بين الدول بعد إنقضاء الحروب يتم في العادة التطرق لتوازن القوى والإشارة إلى الترتيبات التي من شأنها أن تحافظ عليه وتحول دون الإخلال به.

2. أسلوب التسليح وهو عكس نزع السلاح، وهذا شهدناه في فترة الحرب الباردة.
3. أسلوب التحالفات وهو التكتل في إطار ثنائي أو جماعي يسعى نحو تحقيق المفهوم الأمني وكمثال له أحلاف الاطلنطي وبغداد.

وهناك أساليب أخرى للتأثير وتغيير ميزان القوة كالحرب النفسية والدعائية، تشجيع أعمال التمرد والعصيان والإرهاب لدى الخصم، الحصار الاقتصادي والضغوط المالية، أعمال التخريب والتجسس. (عبد الملك، 1988م، ص51)، وتتكامل الدبلوماسية والحرب بوصفهما أداتين للقوة أو وسيلتين لإقناع أو إكراه الطرف الآخر على الامتثال لإرادة الدولة، ولعل هذا التكامل يفسر عدة مظاهر، مثل مشاركة الدبلوماسيين والعسكريين في مجالس الأمن القومي وفي تشكيل سياساته، وظهور ما يعرف بالدبلوماسية العسكرية أو دبلوماسية القوة، نتيجة لتعيين العسكريين -بعد انتهاء مدة خدمتهم بالجيش – في السلك الدبلوماسي، وغير ذلك من مظاهر التقارب والتعاون بين الدبلوماسيين والعسكريين، وبصفة خاصة عقب الحرب العالمية الثانية التي جسّدت هذه العلاقة الوثيقة بين الدبلوماسية والحرب بوصفهما أداتين للقوة، ودعامتين لمفهوم الأمن القومي. (Hans,1990,p.140)

مصادر القوّة

تعد مصادر القوّة وعناصرها ذات أهمية قصوى كونها تمثل العامل الأساسي في تحديد وزن الدولة ضمن هيكل القوة العالمي. فعلى الرغم من الدور الحيوي الذي تلعبه بعض القدرات المحددة (العسكرية والاقتصادية والتقنية وغيرها)، إلا أن عدم استناد تلك القدرات على موارد كبيرة وحسن إدارتها، يحدّ من تأثيرها على المستوى العام.

إن تصنيف الدول إلى قوى عظمى وقوى كبرى، ودول متوسطة ودول صغيرة يرتكز، عادة، على أسس القوّة ذات الطبيعة الثابتة نسبياً. فانهيار الاتحاد السوفيتي هبط بالدولة الوريثة (روسيا الاتحادية) من مصاف الدول العظمى إلى موانع الدولة الكبرى، رغم امتلاكها قوّة عسكرية، وكذلك فإن امتلاك كلٍ من الهند وباكستان للسلاح النووي، إلا أن ذلك لم يحوّلهما من دول متوسطة القوّة إلى قوى كبرى، وحيازة بعض دول جنوب شرق آسيا والخليج العربي لقدرات اقتصادية ومالية كبيرة لم يؤد إلى تعديل أوضاعها في هيكل القوّة العالمية. (خليل، 1992م، ص39-40)

خصائص القوة

تتصف القوة بندرتها، مما يترتب على ذلك أن الدول مهما ملكت من قوة فإنها تحرص على ما تمتلكه وتحاول عدم تشتيت جهودها، وإن القوة - بطبيعتها - شي نسبي، لأن قوة الدولة تقاس بمقارنتها بقوة الدول الأخرى، كما تظهر القوة بشكل تدريجي، وهذا يعني أن بعض الدول الضعيفة نسبياً يمكن أن تلعب دوراً فعالاً في أزمة معينة بشكل سريع وغير متوقع، والقوة مفهوم حركي ديناميكي غير ثابت يدخل في تكوينها عدد كبير من العناصر المتغيرة المادية وغير المادية التي ترتبط مع بعضها والبعض الآخر، لذلك فإن أي استنتاج يتعلق بقوة الدولة أو ترتيبها بين الدول الأخرى وإن كان مبنياً على معلومات حديثة هو في الواقع مرهون بوقت ظهوره، وهذا يتطلب إعادة تقييم الدولة بصورة مستمرة. (الظاهر، 2003م، ص27)

وتتدرج ممارسة القوة بين التأثير بالطرق الدبلوماسية من جهة وبين أسلوب الإجبار والقسر من جهة ثانية، وإن اللجوء إلى القوة هو - في الحقيقة - الوصول إلى مرحلة العجز عن الحل بالطرائق السلمية ويعتمد السعي وراء القوة على الموارد المتاحة من أجل تنفيذ سياسة الدولة. (سعد، 1994م، ص27، حسين 1976م، ص 236-235)

دور القوة في العلاقات الدولية:

يتحدد دور ووزن أي دولة من الدول في المجال الدولي بحجم مواردها المادية أو البشرية التي تضعها في خدمة عملها الدبلوماسي الاستراتيجي، ومن واجب الدول أن لا ترسم لنفسها أهدافاً لا تستطيع مواردها تحقيقها، ولقد تبدل دور القوة الآن، لأن أهداف الدولة تبدلت بدورها، على سبيل المثال فإن هدف الدولة كان في وقت مضى يتمثل في الحصول على موقع قوة يتفوق نسبياً على الدول المجاورة، وعلى مكاسب اقتصادية بالمقارنة مع المكاسب السابقة، ولكن الدولة اليوم هي أكثر اهتماماً بموضوع المكاسب الاقتصادية المطلقة التي تمكن مواطنيها من التمتع بمستوى أعلى من الحياة، وهذا التقدم الاقتصادي يتطلب عالماً مستقراً يكون التعاون الاقتصادي الدولي فيه ممكناً والدول تعتمد على بعضها إلى حد كبير، والمشكلات الأكثر صعوبة في عالم اليوم لا يمكن حلها إلا عبر الجهود المشتركة، والطرائق الحالية المستخدمة في حل النزاعات والخلافات على المصالح تعتمد أكثر فأكثر على الدبلوماسية الماهرة، والمساومات الهادئة الهادفة إلى تحقيق مستويات مقبولة من الجميع، كما يجب التفريق بين استخدام القوة والتهديد باستخدامها وهو الأكثر شيوعاً في العلاقات الدولية والذي يبدو جلياً في عمليات الردع. (سعيد، 1993م، ص 23)

ويؤكد (والتز) أيضاً أن إزالة عيوب الدول (إصلاح مؤسساتها) تضع أسس السلام وقواعده، وهذا يعني ضرورة تغيير سلوك الدول لتصحيح أفعالها الخارجية.

(أبوزيد، 2010م، ص98-100)، وبعدها جاء (جوزيف ناي) الذي أثار في مقالة له في مجلة السياسة الخارجية "أن العالم انتقل بعد الحرب الباردة من عصر سياسة القوة إلى عصر الجغرافيا الاقتصادية، وذلك بعد أن ترابطت السياسة مع الاقتصاد". (شايمر، 2011م)

الخلاصة

تعددت المسارات والاتجاهات التي طرحت مفهوم القوة وعناصره تبعاً لمعرفيه ما بين الجغرافيا والسياسية والقانون الدولي، وقد حدد المبحث الثاني: أنماط القوة واستخداماتها في العلاقات الدولية في العناصر الداخلية المادية التي تمتلكها الدولة، وفي العناصر الخارجية والتي تمثلت في موقعها الجغرافي بالنسبة للقوى العالمية، وقدرتها على التأثير في السياسات الخارجية وفي توجهات النظام الدولي.

وبتنوع عناصر القوة تنوعت أنماطها واستخدامتها في العلاقات ما بين الدول أو في المؤسسات الدولية، كما ساهمت القوة في علاقاتها ما بين الدول بإحداث نوع من التوازن في العلاقات والسياسات، أو في فرق هيمنة دولة على أخرى، وتعددت مصادر القوة كما تعددت خصائصها والتي ساهمت في تحديد طبيعة دورها في العلاقات الدولية.